الأمم المتحدة

A/RES/65/8

Distr.: General
7 December 2010

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون
البند ٣٨ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/65/L.9* و *Add.1*)]

٦٥/٨ - الحالة في أفغانستان

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٦٤/١١ المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وإلى جميع قراراتها السابقة المتخذة في هذا الصدد،

وإذ تشير أيضا إلى جميع قرارات مجلس الأمن وبيانات رئيس المجلس ذات الصلة بالحالة في أفغانستان، ولا سيما القرارات ١٦٥٩ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦ و ١٨١٧ (٢٠٠٨) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ و ١٩١٧ (٢٠١٠) المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠ و ١٩٤٣ (٢٠١٠) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠،

وإذ تؤكد من جديد التزامها الشديد بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وإذ تعرب عن احترامها لتراث أفغانستان التاريخي المتعدد الثقافات والأعراق،

وإذ تشير إلى التزام المجتمع الدولي الطويل الأجل تجاه أفغانستان المعلن عنه سابقا في اتفاق بون المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١[(١)] المبرم في المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة لتعمير أفغانستان الذي عقد في طوكيو في ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ والمعلن عنه في اتفاق أفغانستان المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦[(٢)]، وإلى إعلان المؤتمر

---

(١) اتفاق بشأن ترتيبات مؤقتة في أفغانستان ريثما يعاد إنشاء المؤسسات الحكومية الدائمة (انظر S/2001/1154).

(٢) S/2006/90، المرفق.

الرجاء إعادة الاستعمال

الدولي لدعم أفغانستان الذي عقد في باريس في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ والإعلان المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان الذي عقد في لاهاي في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩،

وإذ تسلم مرة أخرى بترابط التحديات التي تواجهها أفغانستان، وإذ تؤكد من جديد أن أوجه التقدم المستدام في مجالات الأمن والحكم وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية وفيما يتعلق بمسألة مكافحة المخدرات الشاملة لعدة قطاعات يعزز كل منها الآخر، وإذ ترحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي للتصدي لهذه التحديات على نحو متسق،

وإذ تكرر تأكيد الضرورة الملحة للتصدي للتحديات الماثلة في أفغانستان، وبخاصة تزايد الأنشطة الإجرامية والإرهابية المتسمة بالعنف التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة والجماعات المسلحة غير المشروعة والأفراد الضالعون في تجارة المخدرات، وبخاصة في الجنوب والشرق، وتطوير المؤسسات الحكومية الأفغانية، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني، وتعزيز سيادة القانون والعمليات الديمقراطية ومكافحة الفساد والتعجيل بإصلاح قطاع العدل وتشجيع المصالحة الوطنية، دون المساس بتنفيذ التدابير التي نص عليها مجلس الأمن في قراره ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ والقرارات الأخرى المتخذة في هذا الصدد، وعملية تحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية بقيادة أفغانية والعودة الآمنة والطوعية للأفغان اللاجئين والمشردين داخليا بطريقة منظمة تكفل كرامتهم وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ تدين بأشد العبارات جميع الاعتداءات، بما فيها الاعتداءات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات الانتحارية وعمليات الاختطاف التي تستهدف المدنيين والقوات الأفغانية والدولية وأثرها الضار في الجهود المبذولة من أجل تحقيق الاستقرار والتعمير والتنمية في أفغانستان، وإذ تدين كذلك لجوء حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية إلى استخدام المدنيين دروعا بشرية،

وإذ تعرب عن قلقها البالغ إزاء التصاعد المستمر لأعمال العنف في أفغانستان، وبخاصة في الجنوب والشرق، وإذ تسلم بتزايد الأخطار التي تشكلها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية وبتزايد التحديات فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى التصدي لتلك الأخطار،

وإذ تعرب عن قلقها الشديد إزاء ارتفاع عدد الضحايا بين المدنيين، وإذ تذكر بأن حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية مسؤولة عن الغالبية

العظمى من الخسائر في أرواح المدنيين في أفغانستان، وإذ تدعو إلى الامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وإلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة لكفالة حماية المدنيين،

وإذ تسلم بالجهود الإضافية التي تبذلها القوة الدولية للمساعدة الأمنية والقوات الدولية الأخرى لكفالة حماية السكان المدنيين، وإذ تهيب بهذه القوات أن تواصل بذل جهود حثيثة في هذا المجال، وبخاصة عن طريق الاستعراض المستمر لأساليب العمل والإجراءات والقيام، بالتعاون مع حكومة أفغانستان، باستعراض الحالات التي يبلغ فيها عن وقوع ضحايا من المدنيين والتحقيق فيها عندما ترى حكومة أفغانستان أن من المناسب إجراء تحقيقات مشتركة فيها،

وإذ تلاحظ أهمية أن تكون الحكومة الوطنية شاملة للجميع وممثلة للتنوع العرقي للبلد وأن تكفل أيضا مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة،

١ - **تشدد** على الدور الأساسي والمحايد الذي تؤديه الأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، وتعرب عن تقديرها للأمين العام وممثله الخاص لكل الجهود التي يبذلانها في هذا الصدد وتأييدها القوي لها، وتؤكد الدور الرائد الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في السعي إلى زيادة تحسين اتساق الجهود المدنية الدولية وتنسيقها، مسترشدة في ذلك بمبدأ تعزيز تولي أفغانستان زمام الأمور والقيادة؛

٢ - **ترحب** بتقارير الأمين العام[٣] وبالتوصيات الواردة فيها؛

٣ - **ترحب أيضا** بتجديد حكومة أفغانستان التزامها تجاه الشعب الأفغاني وتجديد المجتمع الدولي التزامه تجاه أفغانستان على النحو المعرب عنه في البيانين الصادرين عن مؤتمري لندن وكابل في ٢٨ كانون الثاني/يناير[٤] و ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ على التوالي؛

٤ - **تشجع** جميع الشركاء على دعم عملية كابل بطريقة بناءة، استنادا إلى شراكة دولية عميقة وواسعة النطاق من أجل زيادة تولي الأفغان المسؤولية وزمام الأمور في مجالات الأمن والحكم والتنمية، بغية إحلال الأمن والرخاء والديمقراطية في أفغانستان، مع التركيز على تعزيز الضوابط والموازين التي ينص عليها الدستور التي تكفل حقوق المواطنين وواجباتهم، وإجراء الإصلاح الهيكلي بما يتيح لحكومة فعالة تخضع للمساءلة إحراز تقدم

---

(٣) A/64/364-S/2009/475 و A/64/613-S/2009/674 و A/64/705-S/2010/127 و A/64/872-S/2010/318 و A/65/552-S/2010/463.

(٤) S/2010/65، المرفق الثاني.

ملموس لصالح شعبها، وتشير في هذا الصدد إلى خطاب التنصيب الثاني الذي ألقاه الرئيس حميد كرزاي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛

٥ - **تكرر الإعراب عن تقديرها في هذا الصدد** لاستراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان، وترحب بالبرامج الوطنية المفصلة ذات الأولوية التي قدمت في مؤتمر كابل، وتؤكد أهمية الخطط التكميلية للتنفيذ وحساب التكاليف، وتشير إلى الأحكام ذات الصلة من اتفاق أفغانستان[٢]، بما فيه مرفقاته؛

٦ - **ترحب** بالانتخابات البرلمانية التي جرت مؤخرا في أفغانستان والتي تولت السلطات الأفغانية المسؤولية عنها بالكامل، بدعم من المجتمع الدولي، باعتبارها خطوة حاسمة صوب توطيد الديمقراطية في أفغانستان، وتعرب عن تقديرها للشعب الأفغاني للشجاعة التي أبداها بمشاركته بنشاط في العملية الانتخابية وفي الانتخابات على الرغم من الأخطار الأمنية وأعمال التخويف والحوادث التي تسببت فيها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المسلحة غير المشروعة، وترحب بالجهود التي تبذلها المؤسسات الأفغانية المعنية للتصدي للمخالفات المزعومة وكفالة إرساء عملية موثوق بها وشفافة وشرعية وفقا لقوانين أفغانستان وللدستور، وتعرب عن تقديرها في هذا الصدد للمجتمع الدولي للدعم الذي يقدمه عن طريق البعثة؛

٧ - **تعرب عن قلقها البالغ** إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان، وتؤكد ضرورة مواصلة التصدي للخطر الذي يهدد أمن أفغانستان واستقرارها من جراء ازدياد أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية، بما فيها الجماعات الضالعة في تجارة المخدرات، وتدين بشدة جميع أعمال العنف والتخويف التي ترتكب في أفغانستان، ولا سيما في الأجزاء الجنوبية والشرقية، بما في ذلك الهجمات الانتحارية والهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة؛

٨ - **تعرب عن بالغ أسفها**، في هذا الصدد، لما ينجم عن ذلك من خسائر في أرواح المدنيين الأفغان والمدنيين من جنسيات أخرى، بمن فيهم أفراد الوكالات الأفغانية والدولية وجميع العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وفي الهيئات الدبلوماسية، وفي أرواح أفراد قوات الأمن الوطنية الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة وما يلحق بهم من أضرار مادية، وتحيي ذكرى جميع من فقدوا أرواحهم؛

٩ - **تؤكد** ضرورة مواصلة حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي العمل معا بشكل وثيق في التصدي للتحديات المتمثلة في الهجمات الإرهابية التي تشنها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية، والتي تشكل خطرا يهدد العملية

الديمقراطية والتعمير والتنمية الاقتصادية في أفغانستان، وتكرر في هذا الصدد دعوتها إلى التنفيذ الكامل للتدابير والإجراءات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد، ولا سيما القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٨٢٢ (٢٠٠٨) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ و ١٩٠٤ (٢٠٠٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وتهيب بجميع الدول الأعضاء عدم توفير الملاذ الآمن أو الدعم المالي والمادي والسياسي لهذه الجماعات؛

١٠ - **تلاحظ مع القلق** أن الحالة الأمنية هي السبب في وقف بعض المنظمات عملها في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية في بعض أجزاء أفغانستان أو الحد منها؛

١١ - **تؤكد** أهمية توفير الأمن الكافي، وتلاحظ أن المسؤولية عن توفير الأمن وإرساء القانون والنظام في جميع أنحاء البلد تقع على عاتق حكومة أفغانستان، بدعم من المجتمع الدولي؛

١٢ - **ترحب** في هذا الصدد بوجود القوة وتحالف عملية الحرية الدائمة، وتعرب عن تقديرها لهما للدعم الذي قدماه إلى الجيش الوطني الأفغاني وللشركاء الدوليين، ولا سيما منظمة حلف شمال الأطلسي من خلال بعثتها التدريبية في أفغانستان ومساهمة قوة الدرك الأوروبي في تلك البعثة، لما قدموه من مساعدة إلى الشرطة الوطنية الأفغانية وتنوه بمواصلة نشر بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان وببرامج التدريب الثنائية الأخرى، وتشجع على زيادة التنسيق عند الاقتضاء؛

١٣ - **تشيد** بقوات الأمن الوطنية الأفغانية وبشركائها الدوليين للجهود المبذولة لتحسين الأحوال الأمنية في أفغانستان، وتهيب بحكومة أفغانستان أن تواصل، بمساعدة المجتمع الدولي، التصدي للخطر الذي يهدد أمن أفغانستان واستقرارها؛

١٤ - **تؤكد** أهمية مواصلة بسط سلطة الحكومة المركزية، بما في ذلك وجود قوات الأمن الأفغانية، في جميع مقاطعات أفغانستان، وترحب في هذا الصدد بخطة حكومة أفغانستان للانتقال تدريجيا إلى تولي أفغانستان المسؤولية الكاملة عن الأمن، استنادا إلى المعايير والشروط المتفق عليها بين الأطراف، وفقا لما أقره مؤتمر كابل؛

١٥ - **تعرب عن تأييدها** للهدف الذي تسعى حكومة أفغانستان إلى تحقيقه والمتمثل في تمكين قوات الأمن الوطنية الأفغانية من قيادة العمليات العسكرية وتنفيذها في جميع المقاطعات بحلول أواخر عام ٢٠١٤، وتهيب بالمجتمع الدولي تقديم الدعم اللازم لتعزيز الأمن ومواصلة تقديم الدعم في توفير التدريب والمعدات والتمويل لقوات الأمن الوطنية الأفغانية للاضطلاع بمهمة إحلال الأمن في بلدها؛

١٦ - **ترحب** بالتزام الشركاء الدوليين لأفغانستان بدعم الحكومة في تهيئة الظروف اللازمة للانتقال وبمواصلة دعم العملية الانتقالية وصولا إلى النقطة التي يصبح فيها الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية قادرين تماما على صون الأمن الداخلي والخارجي والأمن العام وإنفاذ القانون وتأمين حدود أفغانستان وصون الحقوق الدستورية للمواطنين الأفغان، وتهيب بالدول الأعضاء التعجيل ببذل الجهود في هذا الصدد؛

١٧ - **ترحب أيضا** بالتزام حكومة أفغانستان، بغية كفالة الاستقرار وتهيئة الظروف المؤاتية لإرساء سيادة القانون بصورة فعالة، بمواصلة تنفيذ استراتيجية الشرطة الوطنية الأفغانية والخطة الوطنية للشرطة التي ترتكز عليها، من أجل بناء قوة شرطة تتسم بالقوة والكفاءة المهنية، مع التركيز على الإصلاحات المؤسسية والإدارية الجارية في وزارة الداخلية، بما في ذلك تنفيذ خطة عملها لمكافحة الفساد وتنمية القدرات القيادية، ومن أجل النهوض بنوعية قوات الأمن الوطني الأفغانية وزيادة عددها على نحو تدريجي، عن طريق الدعم المالي والتقني اللازم الذي يواصل المجتمع الدولي تقديمه؛

١٨ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تواصل الإسهام في القوة بالأفراد والمعدات والموارد الأخرى وأن تستمر في تطوير أفرقة تعمير المقاطعات بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان والبعثة؛

١٩ - **تلاحظ**، في سياق النهج الشامل، أوجه التآزر بين أهداف البعثة والقوة؛

٢٠ - **تحث** السلطات الأفغانية على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل ضمان سلامة وأمن وحرية تنقل جميع موظفي الأمم المتحدة والموظفين العاملين في مجالي التنمية وتقديم المساعدة الإنسانية ووصولهم بأمان ودون عوائق إلى جميع السكان المتضررين وحماية ممتلكات الأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية أو الإنسانية، وتلاحظ أهمية وضع قواعد تنظيمية لشركات الأمن الخاصة العاملة في أفغانستان؛

٢١ - **تحث أيضا** السلطات الأفغانية على بذل كل ما في وسعها، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٣/٦٠ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، لتقديم مرتكبي الهجمات إلى العدالة؛

٢٢ - **تؤكد** أهمية النهوض بالتنفيذ الكامل لبرنامج حل الجماعات المسلحة غير القانونية في جميع أنحاء البلد في ظل سيطرة أفغانية، مع ضمان التنسيق والاتساق مع ما يبذل في هذا الصدد من جهود أخرى، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن والتنمية المجتمعية ومكافحة المخدرات والتنمية على صعيد المقاطعات والمبادرات التي يقودها الأفغان بهدف كفالة عدم اشتراك الكيانات والأفراد بصورة غير قانونية في العملية السياسية، ولا سيما في الانتخابات

التي ستجري مستقبلا، وفقا للقوانين والأنظمة المعتمدة في أفغانستان، وتدعو إلى تقديم دعم كاف لكي يتسنى لوزارة الداخلية الاضطلاع على نحو متزايد بدورها القيادي في تنفيذ برنامج حل الجماعات المسلحة غير المشروعة؛

٢٣ - **تعرب عن تقديرها** لما أحرزته حكومة أفغانستان من تقدم في مجال حل الجماعات المسلحة غير المشروعة، وترحب بمواصلة الحكومة التزامها بالعمل بحزم في هذا الصدد والعمل بهمة على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات والصعيد المحلي للوفاء بهذا الالتزام، وتؤكد أهمية كل الجهود المبذولة لإيجاد فرص كافية لإدرار الدخل بطرق قانونية، وتدعو إلى مواصلة الدعم الدولي لهذه الجهود؛

٢٤ - **لا تزال يساورها بالغ القلق** إزاء المشكلة الناجمة عن وجود ملايين الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب، والتي تشكل خطرا كبيرا على السكان وعائقا رئيسيا أمام استئناف الأنشطة الاقتصادية وجهود الإنعاش والتعمير؛

٢٥ - **ترحب** بالتقدم المحرز عن طريق برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، وتؤيد حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى الوفاء بمسؤولياتها بموجب اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام[٥] والتعاون التام مع برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي تنسقه الأمم المتحدة وتدمير جميع المخزونات المعروفة أو الجديدة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتقر بضرورة استمرار المجتمع الدولي في تقديم المساعدة في هذا الصدد؛

٢٦ - **تؤكد** الدور البالغ الأهمية للتعاون الإقليمي البناء في تعزيز الأمن والتنمية في أفغانستان، وتشجع على زيادة تحسين العلاقات والنهوض بالتعاون بين أفغانستان وجيرانها، وتدعو إلى بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد، بطرق منها المنظمات الإقليمية؛

٢٧ - **تتعهد بأن تواصل دعمها** لحكومة وشعب أفغانستان في سعيهما إلى إعادة بناء بلدهما وتعزيز أسس الديمقراطية الدستورية واستعادة مكانتهما الحقة في مجتمع الأمم؛

٢٨ - **تشدد** على أن الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان تشكل الأساس لبناء أفغانستان مستقرة ومزدهرة، وتلاحظ أهمية بناء قدرة حكومة أفغانستان على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإرساء سيادة القانون والحكم على نحو فعال يخضع للمساءلة؛

---

(٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٠٥٦، الرقم ٣٥٥٩٧.

٢٩ - **تشير** إلى أن ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان في الدستور يعد إنجازا سياسيا كبيرا، وتدعو إلى الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون أي نوع من أنواع التمييز، وتؤكد ضرورة التنفيذ التام لأحكام الدستور الأفغاني المتعلقة بحقوق الإنسان، وفقا للالتزامات المترتبة بموجب القانون الدولي الساري، بما فيها الالتزامات المتعلقة بتمتع المرأة والطفل بحقوق الإنسان تمتعا كاملا؛

٣٠ - **تقر** بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في هذا الصدد وتشجعها، وتعرب عن قلقها إزاء الآثار الضارة لأعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية في التمتع بحقوق الإنسان وفي قدرة حكومة أفغانستان على كفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان؛

٣١ - **تشير** إلى قرارات مجلس الأمن ١٦٧٤ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ و ١٧٣٨ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٩٤ (٢٠٠٩) المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وإلى تقرير منتصف السنة الذي أعدته البعثة في آب/أغسطس ٢٠١٠ عن حماية المدنيين في التراع المسلح[٦]، وتعرب عن قلقها إزاء ارتفاع عدد الضحايا من المدنيين، ومن بينهم نساء وأطفال، وتلاحظ أن حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة الإجرامية مسؤولة عن الغالبية العظمى من الخسائر في أرواح المدنيين، وتكرر دعوتها لاتخاذ جميع الخطوات الممكنة من أجل كفالة حماية المدنيين، وتدعو إلى اتخاذ المزيد من الخطوات المناسبة في هذا الصدد وإلى الامتثال التام للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

٣٢ - **تسلم** بأهمية إجراء انتخابات حرة نزيهة موثوقة آمنة تتسم بالشفافية وشاملة للجميع باعتبار ذلك خطوة بالغة الأهمية نحو توطيد الديمقراطية لجميع الأفغان، وتؤكد مسؤولية السلطات الأفغانية في هذا الصدد، وتؤكد أيضا ضرورة التحضير للانتخابات بشكل منظم وفي الوقت المناسب، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة المالية والتقنية، وتذكر بالدور القيادي الذي تضطلع به البعثة في تنسيق هذه الجهود، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم لحكومة أفغانستان والمؤسسات الأفغانية المعنية في سياق عملها للوفاء بالالتزامات الواردة في بيان كابل ببدء تنفيذ استراتيجية لإصلاح الانتخابات في الأجل الطويل؛

---

(٦) متاح على: www.unama.unmissions.org.

٣٣ - **ترحب** بالخطوات التي اتخذتها حكومة أفغانستان بشأن إصلاح قطاع العدل وبالالتزام بتحسين سبل الاستفادة من إقامة العدل في جميع أنحاء أفغانستان الذي تعهدت به حكومة أفغانستان في مؤتمر كابل، وتؤكد ضرورة التعجيل بإحراز التقدم في إنشاء نظام قضائي منصف فعال يتسم بالشفافية، وبخاصة عن طريق تنفيذ برنامج العدالة الوطنية واستراتيجية العدالة الوطنية في الوقت المناسب، وعن طريق توفير الأمن وكفالة سيادة القانون في جميع أنحاء البلد، وتحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم جهود الحكومة في هذه المجالات بأسلوب منسق؛

٣٤ - **تنوه** بالتقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي في تخصيص موارد كافية لإعادة بناء قطاع السجون وإصلاحه من أجل النهوض باحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان في هذا القطاع، والحد في الوقت نفسه من المخاطر التي يتعرض لها السجناء على صعيد الصحة البدنية والعقلية؛

٣٥ - **تشدد** على أهمية ضمان وصول المنظمات المعنية إلى جميع السجون في أفغانستان، وتدعو إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي في هذا الصدد، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، حيثما انطبق، وبما يشمل القصر في حال احتجازهم؛

٣٦ - **تنوه** بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان لتعزيز احترام حقوق الإنسان، وتلاحظ مع القلق التقارير التي تفيد باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الممارسات العنيفة أو التمييزية والانتهاكات المرتكبة ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية ودينية وضد النساء والأطفال، ولا سيما الفتيات، وتؤكد ضرورة تعزيز التسامح والحريات الدينية على النحو الذي يكفله الدستور الأفغاني، وتشدد على ضرورة التحقيق في الادعاءات بوقوع انتهاكات في الحاضر والماضي، وتؤكد أهمية تيسير توفير وسائل انتصاف للضحايا تتسم بالكفاءة والفعالية وتقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة وفقا للقانون الوطني والدولي؛

٣٧ - **تثني** على حكومة أفغانستان لمساهمتها النشطة في عملية الاستعراض الدوري الشامل، وتدعو إلى استمرار مشاركة المجتمع المدني الأفغاني على نحو نشط في هذه العملية، وتشجع على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المعد في هذا الصدد في الوقت المناسب؛

٣٨ - **تؤكد** ضرورة كفالة احترام الحق في حرية التعبير والحق في حرية الفكر أو الضمير أو المعتقد، على النحو المنصوص عليه في الدستور الأفغاني، وتدعو في هذا الصدد إلى التنفيذ التام للقانون الجديد لوسائط الإعلام، في حين تلاحظ مع القلق استمرار تعرض الصحفيين الأفغان لأعمال التخويف والعنف والتحديات فيما يتعلق باستقلال وسائط

الإعلام، وتدين حالات اختطاف الصحفيين بل وقتلهم على يد جماعات إرهابية ومتطرفة وإجرامية، وتحث السلطات الأفغانية على التحقيق في المضايقات والاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة؛

٣٩ - **تكرر تأكيد** أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، وتؤكد ضرورة ضمان مركزها الدستوري وتنفيذ ولايتها بالتركيز على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء أفغانستان لتعزيز وعي الجمهور وزيادة إخضاع الحكومة للمساءلة، وترحب بقرار حكومة أفغانستان أن تتحمل المسؤولية بالكامل عن تمويل الأنشطة الأساسية للجنة، وتحث اللجنة على التعاون بشكل وثيق مع المجتمع المدني الأفغاني، وتهيب بالمجتمع الدولي مواصلة دعمه في هذا الصدد؛

٤٠ - **تشيد** بحكومة أفغانستان لعقدها اجتماع التشاور بين الأطراف الوطنية الأفغانية من أجل السلام في كابل في الفترة من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وتعرب عن دعمها للقيام بعملية سلام ومصالحة بقيادة حكومة أفغانستان على النحو الموصى به في الاجتماع، وتهيب بالحكومة تحديد خطة العمل للسلام والعدالة والمصالحة وتنفيذها بالكامل، وتعرب عن دعمها للبرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج المفتوح للأشخاص المستعدين للاندماج من جديد في مجتمعاتهم المحلية ونبذ العنف والذين ليس لهم أي صلة بالمنظمات الإرهابية ويحترمون الدستور الأفغاني وعلى استعداد للمشاركة في بناء أفغانستان مستقرة وآمنة يعمها السلام والازدهار، وتعرب عن تأييدها للنداءات الموجهة إلى الجهات المعنية لتلبية هذه الشروط والسعي إلى المصالحة والاندماج، دون المساس بتنفيذ التدابير والإجراءات التي نص عليها مجلس الأمن في قراريه ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٠٤ (٢٠٠٩)، وتشير إلى القرارات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

٤١ - **تهيب** بحكومة أفغانستان أن تكفل تنفيذ البرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج على نحو شامل، وفقا للدستور الأفغاني والالتزامات القانونية الدولية المنوطة بأفغانستان، مع الحرص على تمتع جميع الأفغان بحقوق الإنسان وعلى التصدي للإفلات من العقاب، وتلاحظ مع التقدير إنشاء المجلس الأعلى للسلام، وترحب بإنشاء الصندوق الاستئماني للسلام وإعادة الإدماج، وتذكر بالالتزامات المتعهد بها في مؤتمري لندن وكابل، وتؤكد أهمية استمرار المجتمع الدولي في تقديم التبرعات للصندوق الاستئماني؛

٤٢ - **تشير** إلى قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ و ١٨٨٨

(٢٠٠٩) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتشيد بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان من أجل تعميم مراعاة القضايا الجنسانية، بما في ذلك في البرامج الوطنية ذات الأولوية، ومن أجل حماية وتعزيز المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل على النحو الذي تكفله جملة أمور منها تصديقها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٧] والدستور الأفغاني وتنفيذها لخطة العمل الوطنية للمرأة، وتكرر التأكيد على أن مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع مجالات الحياة في أفغانستان والمساواة أمام القانون والمساواة في إمكانية الحصول على المشورة القانونية دون تمييز من أي نوع لا تزال مهمة، وتؤكد ضرورة إحراز مزيد من التقدم بشأن القضايا الجنسانية وفقا لالتزامات أفغانستان بموجب القانون الدولي؛

٤٣ - **تؤكد من جديد**، في ضوء التشريعات المعتمدة سابقا، على أن التقيد بالالتزامات الدولية من أجل النهوض بحقوق المرأة على النحو المنصوص عليه في الدستور الأفغاني لا يزال أمرا مهما، وترحب بالتزام حكومة أفغانستان بتنفيذ القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، بما في ذلك تقديم الخدمات للضحايا، وبتقديم تقريرها إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في عام ٢٠١٠؛

٤٤ - **تدين بشدة** حوادث التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، ولا سيما ضد النساء الناشطات والنساء البارزات في الحياة العامة، حيثما وقعت في أفغانستان، بما في ذلك القتل والتشويه و ''القتل بدافع الشرف'' في أجزاء معينة من البلد؛

٤٥ - **تكرر الإعراب عن تقديرها** للصندوق الخاص للقضاء على العنف ضد المرأة التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وكذلك لصندوق الاستجابة العاجلة التابع له الذي يواصل التصدي للعنف ضد النساء وضد أنصار حقوق المرأة في أفغانستان، وتؤكد ضرورة استمرار المجتمع الدولي في تقديم المساهمات المالية لهذين الصندوقين؛

٤٦ - **ترحب** بما تحققه حكومة أفغانستان من إنجازات وما تبذله من جهود في سبيل مكافحة التمييز، وتحث الحكومة على إشراك جميع عناصر المجتمع الأفغاني، ولا سيما المرأة، بصورة فعالة في وضع وتنفيذ برامج الإغاثة والإصلاح والإنعاش والتعمير وفي البرامج الوطنية ذات الأولوية، وعلى تتبع التقدم المحرز في إدماج المرأة التام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل دقيق، وتؤكد ضرورة استمرار إحراز التقدم

---

(٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٢٤٩، الرقم ٢٠٣٧٨.

في مجال المساواة بين الجنسين وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وفي مجال تمكين المرأة في الحياة السياسية الأفغانية وفي الإدارة العامة، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني، وتؤكد أيضا ضرورة تسهيل إتاحة فرص العمل للمرأة وضمان محو الأمية والتدريب للمرأة، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم في هذا الصدد؛

٤٧ - **تؤكد** ضرورة كفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأطفال في أفغانستان، وترحب بالتقرير الأولي لأفغانستان المقدم إلى لجنة حقوق الطفل، وتذكر بضرورة تنفيذ جميع الدول الأطراف بالكامل لاتفاقية حقوق الطفل[٨] وبروتوكوليها الاختياريين[٩] وقراري مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) المؤرخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩ المتعلقين بالأطفال والنزاع المسلح؛

٤٨ - **تعرب عن قلقها**، في هذا الصدد، إزاء استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة غير المشروعة والجماعات الإرهابية في أفغانستان، وتؤكد أهمية وضع حد لاستخدام الأطفال بما يخالف القانون الدولي، وتعرب عن تقديرها لما أحرزته حكومة أفغانستان من تقدم والتزامها الراسخ في هذا الصدد، بما في ذلك الإدانة الشديدة لأي استغلال للأطفال، وترحب بخطة عمل الحكومة المتعلقة بمنع تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة وبإنشاء وزارة الداخلية لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات لحماية حقوق الطفل وبتعيينها جهة اتصال معنية بحماية الأطفال؛

٤٩ - **ترحب** باعتماد حكومة أفغانستان لخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال، وترحب أيضا بالمبادرات المتخذة لسن تشريع بشأن الاتجار بالبشر استرشادا ببروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية[١٠]، وتؤكد أهمية النظر في أن تصبح أفغانستان طرفا في البروتوكول؛

٥٠ - **تحث** حكومة أفغانستان على أن تواصل إصلاح قطاع الإدارة العامة على نحو فعال من أجل إعمال سيادة القانون وضمان الحكم الرشيد والمساءلة، وفقا لعملية كابل، على الصعيدين الوطني والمحلي على السواء، بدعم من المجتمع الدولي، وترحب بالجهود التي تبذلها الحكومة والالتزامات التي تعهدت بها في هذا الصدد في مؤتمر كابل، وتؤكد أهمية اتخاذ

---

(٨) المرجع نفسه، المجلد ١٥٧٧، الرقم ٢٧٥٣١.

(٩) المرجع نفسه، المجلدان ٢١٧١ و ٢١٧٣، الرقم ٢٧٥٣١.

(١٠) المرجع نفسه، المجلد ٢٢٣٧، الرقم ٣٩٥٧٤.

إجراءات تتسم بالشفافية في تعيين كبار موظفي الخدمة المدنية، وتواصل تشجيع الحكومة على الاستفادة بشكل فعال من الفريق المعني بالتعيينات في الوظائف العليا؛

٥١ - **تشجع** المجتمع الدولي، بما في ذلك جميع الدول المانحة والمؤسسات الدولية، على مساعدة حكومة أفغانستان في جعل بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية أولوية تشمل جميع القطاعات، ومواءمة جهوده مع الجهود التي تبذلها الحكومة، بما في ذلك عمل اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية، من أجل بناء القدرات الإدارية على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

٥٢ - **تذكر** بتصديق أفغانستان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[(١١)]، وترحب بالالتزامات التي تعهدت بها حكومة أفغانستان بمكافحة الفساد في مؤتمري لندن وكابل، وتدعو الحكومة إلى مواصلة العمل للوفاء بهذه الالتزامات من أجل إنشاء إدارة أكثر فعالية ومساءلة وشفافية، على صعيد الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات والحكومات المحلية، وترحب بمواصلة المجتمع الدولي تقديم الدعم تحقيقا لهذه الغاية، وتلاحظ مع بالغ القلق آثار الفساد فيما يتعلق بالأمن والحكم الرشيد ومكافحة صناعة المخدرات والتنمية الاقتصادية؛

٥٣ - **ترحب** بسياسة الحكم على الصعيد دون الوطني، وتؤكد أهمية إنشاء مؤسسات وجهات فاعلة أكثر وضوحا ومساءلة وقدرة على الصعيد دون الوطني في الحد من المجال السياسي المتاح للمتمردين، وتشدد على أهمية مواكبة عملية كابل بتنفيذ برامج وطنية على الصعيد دون الوطني، وتشجع على بناء قدرات المؤسسات المحلية بطريقة تدريجية ومستدامة ماليا، وتدعو إلى تخصيص مزيد من الموارد لسلطات المقاطعات وإلى استمرار المجتمع الدولي في تقديم الدعم؛

٥٤ - **تحث** حكومة أفغانستان على أن تعالج، بمساعدة من المجتمع الدولي، مسألة المطالبات المتعلقة بملكية الأراضي من خلال برنامج شامل لإصدار سندات الملكية، يشمل التسجيل الرسمي لجميع الممتلكات وتحسين أمن حقوق الملكية، وترحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة بالفعل في هذا الصدد؛

٥٥ - **ترحب** باستراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان وبالتقرير المرحلي عن الاستراتيجية وببذل حكومة أفغانستان مزيدا من الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعرب عن التقدير لإنشاء آلية التنسيق المشتركة بين الوزارات في إطار النهج العنقودي

---

(١١) المرجع نفسه، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

ولدورها في تحديد أولويات الاستراتيجية وتنفيذها وإنجاز البرامج الوطنية ذات الأولوية على النحو المبين في مؤتمر كابل؛

٥٦ - **ترحب أيضا** بمواصلة وتزايد تكفل حكومة أفغانستان بجهود التأهيل والتعمير والتنمية، وتؤكد على الضرورة الماسة لتوليها زمام الأمور في جميع ميادين الحكم ولتحسين قدراتها المؤسسية، بما في ذلك القدرات المؤسسية على الصعيد دون الوطني، من أجل استخدام المعونات على نحو أكثر فعالية؛

٥٧ - **تؤكد** ضرورة استمرار وجود التزام دولي قوي بتقديم المساعدة الإنسانية وإرساء برامج للإنعاش والتأهيل والتعمير والتنمية تتولى زمامها حكومة أفغانستان، وتعرب في الوقت نفسه عن تقديرها لمنظومة الأمم المتحدة ولجميع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي يواصل موظفوها الدوليون والمحليون تلبية الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات في الفترة الانتقالية والاحتياجات الإنمائية لأفغانستان على الرغم من تزايد الشواغل الأمنية والصعوبات في الوصول إلى بعض المناطق؛

٥٨ - **تعرب عن تقديرها** للمجتمع الدولي للعمل الذي يضطلع به في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية من أجل تعمير أفغانستان وتنميتها، وتقر بضرورة المضي في تحسين الأوضاع المعيشية للشعب الأفغاني، وتشدد على ضرورة تعزيز ودعم قدرة حكومة أفغانستان على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وبخاصة خدمات التعليم والصحة العامة، وعلى النهوض بالتنمية؛

٥٩ - **تحث** حكومة أفغانستان على تعزيز الجهود المبذولة من أجل إصلاح القطاعات الرئيسية لتقديم الخدمات، مثل الطاقة وتوفير مياه الشرب، كشروط مسبقة لتحقيق التقدم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتثني على الحكومة لما بذلته من جهود حتى الآن لزيادة الإيرادات وتحصيل الضرائب لتحقيق الاستدامة المالية وتحث على مواصلة الالتزام بتوليد الدخل؛

٦٠ - **تعرب عن تقديرها** للعمل الذي تضطلع به أفرقة تعمير المقاطعات في سياق العمل الذي تضطلع به داخل المقاطعات دعما للأولويات الوطنية في مجال بناء قدرات المؤسسات المحلية؛

٦١ - **تناشد على وجه الاستعجال** جميع الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، أن تواصل تقديم كل ما يمكن ويلزم من المساعدة الإنسانية والمالية والتعليمية والتقنية والمادية والمساعدة من أجل الإنعاش والتعمير والتنمية إلى أفغانستان، بالتنسيق الوثيق مع حكومة

أفغانستان ووفقا لأولويات أفغانستان واستراتيجية التنمية الوطنية، وتذكر في هذا الصدد بالدور الرائد الذي تضطلع به البعثة في السعي إلى مواصلة تحسين اتساق الجهود الدولية وتنسيقها؛

٦٢ - **ترحب** بمبادئ الشراكة الفعالة الواردة في البيان الصادر عن مؤتمر كابل، وتدعو في هذا السياق إلى التنفيذ الكامل للالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر لندن وأعيد تأكيدها في مؤتمر كابل بتخصيص الموارد الدولية المتزايدة عن طريق ميزانية حكومة أفغانستان وعلى نحو أكثر اتساقا مع الأولويات الأفغانية، وتشجع جميع الشركاء على العمل مع الحكومة من أجل تنفيذ ''الدليل العملي: معايير للتمويل الفعال للتنمية من خارج الميزانية'' وتحسين إجراءات الشراء وتوخي اليقظة في إجراءات التعاقد على الصعيد الدولي؛

٦٣ - **تدعو** جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة إلى أفغانستان إلى التركيز على بناء المؤسسات بصورة منسقة وإلى كفالة أن يكمل عملها هذا تنمية اقتصاد يتسم بسياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي وإنشاء قطاع مالي يقدم الخدمات إلى جهات عدة منها المشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والأسر المعيشية ووضع أنظمة تجارية شفافة وإقرار المساءلة، وأن يساهم في ذلك؛

٦٤ - **تشجع** المجتمع الدولي وقطاع الشركات على دعم الاقتصاد الأفغاني كتدبير لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، وعلى القيام، في هذا الصدد، بدراسة إمكانات زيادة التجارة والاستثمارات وتعزيز الشراء المحلي، وتشجع حكومة أفغانستان على مواصلة النهوض ببيئة اقتصادية مؤاتية لاستثمارات القطاع الخاص على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

٦٥ - **تشجع بقوة** جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على توسيع نطاق التعاون الزراعي مع أفغانستان، ضمن الإطار الوطني للتنمية الزراعية وبما يتماشى مع استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان؛

٦٦ - **تعرب عن تقديرها** لجميع الجهود المبذولة لزيادة التعاون الاقتصادي الإقليمي، وبخاصة عن طريق مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي المعني بأفغانستان، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين أفغانستان وبلدان الجوار والشركاء الدوليين والمؤسسات المالية، وترحب في هذا الصدد بمؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الرابع المعني بأفغانستان الذي عقد في اسطنبول، تركيا في ٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وتسلم بالدور الهام الذي

تضطلع به منظمة التعاون الاقتصادي ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في تعزيز التنمية في أفغانستان؛

٦٧ - **ترحب** بالجهود المبذولة لتعزيز عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي وتحث على بذل المزيد من هذه الجهود، بما في ذلك تدابير تيسير التجارة والنقل العابر الإقليميين، بسبل منها إتمام الاتفاقات الثنائية للتجارة العابرة، من أجل زيادة الاستثمارات الأجنبية وتطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك تحقيق الترابط على صعيد الهياكل الأساسية وتوفير إمدادات الطاقة والإدارة المتكاملة للحدود، آخذة بعين الاعتبار الدور التاريخي لأفغانستان باعتبارها جسرا بريا في آسيا؛

٦٨ - **تكرر تأكيد** ضرورة توفير المرافق التعليمية والصحية في جميع أنحاء البلد للأطفال الأفغان، وخصوصا للفتيات الأفغانيات، وترحب بالتقدم المحرز في قطاع التعليم العام، وتشير إلى الخطة الوطنية الاستراتيجية للتعليم باعتبارها أساسا يبشر بتحقيق مزيد من الإنجازات، وتؤكد كذلك من جديد ضرورة توفير التدريب المهني للمراهقين؛

٦٩ - **تسلم** بالاحتياجات الخاصة للفتيات، وتدين بشدة الهجمات الإرهابية على المرافق التعليمية، ولا سيما المرافق الخاصة بالفتيات الأفغانيات، وتشجع حكومة أفغانستان على القيام، بمساعدة المجتمع الدولي، بتوسيع تلك المرافق وتوفير التدريب للموظفين الفنيين وتشجيع استفادة جميع أفراد المجتمع الأفغاني، بمن فيهم سكان المناطق النائية، استفادة تامة منها وعلى قدم المساواة؛

٧٠ - **ترحب** باستمرار عودة اللاجئين والمشردين داخليا طوعا وعلى نحو مستدام، في حين تلاحظ مع القلق أن الظروف السائدة في أنحاء من أفغانستان ليست مؤاتية بعد للعودة الآمنة والمستدامة إلى بعض الأماكن التي أتوا منها؛

٧١ - **تعرب عن تقديرها** للحكومات التي لا تزال تستضيف اللاجئين الأفغان في الوقت الذي تسلم فيه بالعبء الضخم الذي تحملته حتى الآن في هذا الصدد، وتذكر البلدان المضيفة والمجتمع الدولي بما يقع عليها من التزامات بموجب القانون الدولي للاجئين فيما يتعلق بحماية اللاجئين وبمبدأ العودة الطوعية وبالحق في التماس اللجوء وكفالة السماح بوصول وكالات الإغاثة الإنسانية إليهم دون عائق بغرض حمايتهم وتقديم المساعدة لهم؛

٧٢ - **تحث** حكومة أفغانستان على مواصلة تعزيز ما تبذله من جهود، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل تهيئة الظروف المؤاتية لعودة وإعادة إدماج من تبقى من الأفغان اللاجئين والمشردين داخليا طوعا وبصورة آمنة ومستدامة تحفظ كرامتهم؛

٧٣ - **تلاحظ** في هذا الصدد استمرار العمل البناء بين بلدان المنطقة وبالاتفاقات الثلاثية الأطراف المبرمة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة أفغانستان وحكومات البلدان المضيفة للاجئين من أفغانستان، وخصوصا باكستان وجمهورية إيران الإسلامية؛

٧٤ - **تدعو** إلى توفير مساعدة دولية مستمرة للأعداد الضخمة من الأفغان اللاجئين والمشردين داخليا لتيسير عودتهم طوعا وبصورة آمنة ومنظمة تحفظ لهم كرامتهم وإعادة إدماجهم في المجتمع على نحو مستدام إسهاما في إحلال الاستقرار في البلد برمته؛

٧٥ - **تسلم** بأن التخلف وانعدام القدرات يزيدان من ضعف أفغانستان في مواجهة الكوارث الطبيعية والظروف المناخية القاسية، وتحث حكومة أفغانستان في هذا الصدد على القيام، بدعم من المجتمع الدولي، ببذل المزيد من الجهود الرامية إلى تعزيز الحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وتحديث القطاع الزراعي وتعزيز إنتاجها الزراعي، مما يقلل من ضعف أفغانستان في مواجهة العوامل الخارجية السلبية مثل الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية؛

٧٦ - **تشيد** بجهود الإغاثة التي تبذلها حكومة أفغانستان والجهات المانحة، لكنها لا تزال تشعر بالقلق العميق إزاء الحالة الإنسانية بوجه عام، وتؤكد أن الحاجة إلى المساعدات الغذائية لا تزال قائمة، وتدعو إلى مواصلة الدعم الدولي من أجل الوفاء في وقت مبكر، وقبل حلول فصل الشتاء، بهدف تمويل خطة العمل الإنسانية لأفغانستان؛

٧٧ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في مجال مكافحة إنتاج المخدرات في أفغانستان، وتحيط علما بالانخفاض الحاد في إنتاج الأفيون، وفقا لما أفاد به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٠ الصادرة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠[١٢]، حيث يلاحظ أن السبب الرئيسي وراء انخفاض إنتاج الأفيون يعزى إلى إصابة النبات بالأمراض، ولكنها تكرر الإعراب عن بالغ قلقها إزاء استمرار زراعة المخدرات وإنتاجها في أفغانستان بشكل يتركز أساسا في المناطق التي تنشط فيها بصفة خاصة حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية واستمرار الاتجار بالمخدرات، وتؤكد ضرورة أن تبذل حكومة أفغانستان، بدعم من المجتمع الدولي، المزيد من الجهود المنسقة والحازمة لمحاربة هذا البلاء؛

---

(١٢) متاحة على: www.unodc.org/unodc/en/crop-monitoring/index.html.

٧٨ - **تشدد** على أهمية اتباع نهج شامل في التصدي لمشكلة المخدرات في أفغانستان يتعين إدماجه في السياق الأوسع نطاقا للجهود المبذولة في مجالات الأمن والحكم وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان فعاليته، وتؤكد أيضا أن وضع برامج بديلة لكسب الرزق أمر ذو أهمية بالغة في نجاح الجهود المبذولة في مجال مكافحة المخدرات في أفغانستان؛

٧٩ - **تلاحظ مع بالغ القلق** تزايد قوة الترابط بين تجارة المخدرات والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية التي تشكل خطرا جسيما يهدد الأمن وسيادة القانون والتنمية في أفغانستان، وتؤكد أهمية التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد، بما في ذلك القراران ١٧٣٥ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٢٢ (٢٠٠٨)؛

٨٠ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء في هذا الصدد مواصلة تكثيف جهودها للحد من الطلب على المخدرات في بلدانها وعلى الصعيد العالمي من أجل المساهمة في استدامة القضاء على الزراعة غير المشروعة في أفغانستان؛

٨١ - **تؤكد** ضرورة منع الاتجار بالسلائف الكيميائية المستخدمة في التصنيع غير المشروع للمخدرات في أفغانستان، ومنع تسريبها، وتدعو في هذا الصدد إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨١٧ (٢٠٠٨)؛

٨٢ - **تحث** حكومة أفغانستان على العمل، بدعم من المجتمع الدولي، على تعميم مكافحة المخدرات في جميع البرامج الوطنية وعلى كفالة أن تشكل مكافحة المخدرات جزءا أساسيا من النهج الشامل وعلى زيادة جهودها في مكافحة زراعة الأفيون والاتجار بالمخدرات وفقا للخطة المتوازنة ذات الأركان الثمانية الواردة في الاستراتيجية الوطنية الأفغانية لمكافحة المخدرات[١٣] التي سيجري استكمالها في عام ٢٠١٠ بإدراج معايير محددة؛

٨٣ - **تشيد** بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في هذا الصدد وبالجهود الرامية إلى استكمال وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، بما في ذلك خطة التنفيذ المحددة الأولويات والمعايير، وتحث الحكومة والمجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات حاسمة، وبخاصة لوقف إنتاج المخدرات والاتجار بها، عن طريق اتخاذ المزيد من الخطوات العملية المحددة في الاستراتيجية وفي اتفاق أفغانستان وعن طريق اتخاذ مبادرات مثل مبادرة ذوي الأداء الجيد التي وضعت من أجل تقديم حوافز لحكام المقاطعات للتقليل من زراعة المخدرات

(١٣) S/2006/106، المرفق.

في مقاطعاتهم، وتشجع السلطات الأفغانية على العمل على مستوى المقاطعات لوضع خطط تنفيذ مفصلة لمكافحة المخدرات؛

٨٤ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يساعد حكومة أفغانستان على تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات الرامية إلى القضاء على زراعة وإنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها واستهلاكها، بطرق عدة منها زيادة دعم إنفاذ القوانين الأفغانية ووكالات العدالة الجنائية والتنمية الزراعية والريفية والحد من الطلب وإتلاف المحاصيل غير المشروعة وزيادة الوعي العام وبناء قدرات مؤسسات مكافحة المخدرات وإقامة مراكز لرعاية مدمني المخدرات ومعالجتهم وإيجاد سبل عيش بديلة للمزارعين، وتكرر دعوتها المجتمع الدولي إلى تمويل مكافحة المخدرات من خلال الحكومة قدر الإمكان؛

٨٥ - **تحث** حكومة أفغانستان على القيام، بمساعدة من المجتمع الدولي، بتشجيع تنمية سبل العيش المستدامة في قطاع الإنتاج النظامي وغيره من القطاعات وعلى تيسير الحصول على قروض وتمويلات معقولة ومستدامة في المناطق الريفية، وبالتالي إدخال تحسينات نوعية ملموسة في حياة الناس وصحتهم وأمنهم، لا سيما في المناطق الريفية؛

٨٦ - **تؤيد** مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات الآتية من أفغانستان والسلائف المرسلة إلى أفغانستان والدول المجاورة والبلدان الواقعة على امتداد طرق الاتجار، بما في ذلك زيادة التعاون فيما بينها لتعزيز سبل مكافحة المخدرات ورصد التجارة الدولية في السلائف الكيميائية؛

٨٧ - **تقر** بالتحدي العالمي الذي تمثله المخدرات غير المشروعة، وتذكر بضرورة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي مع أفغانستان فيما تبذله من جهود مطردة للتصدي لإنتاج المخدرات والاتجار بها، وتقر بالخطر الذي يشكله إنتاج المخدرات وتجارتها والاتجار بها على نحو غير مشروع على السلام والاستقرار في المنطقة وخارجها، وتقر أيضا بالتقدم الذي أحرزته المبادرات في هذا الصدد في إطار ميثاق باريس، وتؤكد أهمية إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ هذه المبادرات، وترحب باعتزام حكومة أفغانستان تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في هذا الصدد؛

٨٨ - **تحيي** ذكرى كل الذين جادوا بأرواحهم في الحرب ضد تجار المخدرات، ولا سيما أفراد قوات الأمن في أفغانستان وجيرانها؛

٨٩ - **ترحب** بالمبادرات الهادفة إلى تعزيز التعاون في إدارة المناطق الحدودية بين أفغانستان وجيرانها لكفالة اتخاذ تدابير شاملة في مجال مكافحة المخدرات، بما في ذلك البعد المالي، وتشدد على أهمية مواصلة هذا التعاون، وبخاصة من خلال الترتيبات الثنائية،

والمبادرات التي اتخذتها منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وترحب باعتزام حكومة أفغانستان تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال مراقبة الحدود مع الشركاء المعنيين؛

٩٠ - **تؤكد** أهمية أن تزيد الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة والقوة في إطار المسؤوليات المسندة إليها، الدعم التعاوني الفعال للجهود المتواصلة التي تقودها أفغانستان من أجل التصدي للخطر الذي يمثله إنتاج المخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع، وترحب في هذا الصدد بالبرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتشجع البلدان المعنية على مواصلة المشاركة؛

٩١ - **تعرب عن تقديرها** للبعثة لما أنجزته من عمل وفقا للولاية التي أسندها إليها مجلس الأمن في قراره ١٩١٧ (٢٠١٠)، وتؤكد أن الدور المحوري والمحايد الذي تؤديه البعثة في تعزيز وتنسيق المشاركة الدولية على نحو أكثر اتساقا لا يزال يتسم بالأهمية؛

٩٢ - **ترحب** بما يجري من توسيع لوجود البعثة في مقاطعات إضافية، مما يضمن أن تفي الأمم المتحدة بدورها التنسيقي الأساسي، وتشجع البعثة على توطيد وجودها ومواصلة توسعها في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في الجنوب، إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك؛

٩٣ - **تؤكد** ضرورة كفالة تزويد البعثة بما يكفي من الموارد لأداء ولايتها؛

٩٤ - **تسلم** بالدور المحوري الذي يضطلع به المجلس المشترك للتنسيق والرصد، وتؤكد أن دور المجلس يتمثل في دعم أفغانستان، بطرق منها رصد عملية كابل ودعمها، وتنسيق البرامج الدولية للمساعدة والتعمير، وترحب بالجهود الأخرى الرامية إلى توفير توجيه مناسب وتشجيع قيام مشاركة دولية أكثر اتساقا؛

٩٥ - **تشيد** بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأطراف الموقعة على إعلان كابل بشأن علاقات حسن الجوار المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢[١٤] من أجل تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب الإعلان، وتهيب بسائر الدول أن تحترم تلك الأحكام وتدعم تنفيذها وأن تعزز الاستقرار الإقليمي؛

٩٦ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان والدول المجاورة الشريكة لتوطيد الثقة والتعاون فيما بينها، وتشجع بذل المزيد منها، وتتطلع، حسب الاقتضاء، إلى

---

(١٤) S/2002/1416، المرفق.

زيادة التعاون بين أفغانستان وجميع البلدان المجاورة لها وشركائها الإقليميين والمنظمات الإقليمية في محاربة حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية وفي تعزيز السلام والازدهار في أفغانستان وفي المنطقة وخارجها؛

٩٧ - **ترحب** بالجهود التي تواصل حكومة أفغانستان وجيرانها وشركاؤها الإقليميون بذلها لتعزيز الثقة والتعاون فيما بينها، وترحب أيضا في هذا الصدد بالرؤية الجامعة المجسدة في بيان اسطنبول بشأن الصداقة والتعاون في ''قلب آسيا'' الذي اعتمده مؤتمر القمة الإقليمي المعني بأفغانستان الذي عقد في اسطنبول في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠[١٥]، وتعرب عن تقديرها لعقد اجتماع المنظمات الإقليمية في كابل في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، باستضافة من حكومة أفغانستان، وتشيد بموافقة تلك المنظمات على خطة لتعزيز تنسيق مشاركة أفغانستان على الصعيد الإقليمي في إطار فريق أساسي رفيع المستوى، وتحيط علما بالاجتماع الافتتاحي للفريق الأساسي الذي عقد في اسطنبول في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وتلاحظ عقد اجتماعات القمة الثلاثية بين أفغانستان وباكستان وتركيا في اسطنبول في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وبين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وطاجيكستان في طهران في آب/أغسطس ٢٠١٠، وبين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وعقد اجتماع القمة الرباعي بين أفغانستان وباكستان وطاجيكستان والاتحاد الروسي في سوتشي، الاتحاد الروسي في آب/أغسطس ٢٠١٠، والجهود التي بذلتها منظمة شانغهاي للتعاون، بما في ذلك الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستثنائي المعني بأفغانستان الذي عقد برعاية منظمة شنغهاي للتعاون في موسكو في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، والمبادرات المتخذة في إطار عملية دبي لتعزيز استقرار البلد وتنميته؛

٩٨ - **تعرب عن تقديرها** لالتزام المجتمع الدولي المتواصل بدعم الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وتذكر بالدعم الدولي الإضافي كما تم التعهد به؛

٩٩ - **تشجع** مجموعة البلدان الثمانية على مواصلة تشجيع ودعم التعاون بين أفغانستان وجيرانها من خلال التشاور والاتفاق المتبادلين، بما في ذلك تنفيذ مشاريع إنمائية في مجالات مثل الترابط على صعيد الهياكل الأساسية وإعادة توطين اللاجئين وإدارة مناطق الحدود والتنمية الاقتصادية؛

---

(١٥) A/64/654-S/2010/70، المرفق.

١٠٠ - **تعرب عن تقديرها** للجهود التي يبذلها أعضاء اللجنة الثلاثية، وهم أفغانستان وباكستان والقوة، من أجل مواصلة التصدي للأنشطة العابرة للحدود وتوسيع نطاق تعاونها؛

١٠١ - **تشدد** على ضرورة إقامة علاقات مدنية وعسكرية بين الجهات الفاعلة الدولية، حسب الاقتضاء، على جميع المستويات وتعزيز تلك العلاقات واستعراضها من أجل ضمان تكامل العمل المضطلع به على أساس مختلف الولايات والمزايا النسبية للجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي ومجال إنفاذ القانون والمجال العسكري في أفغانستان، واضعة في الاعتبار الدور التنسيقي المحوري والمحايد الذي تضطلع به الأمم المتحدة؛

١٠٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة كل ثلاثة أشهر تقريرا عن التطورات في أفغانستان وعن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

١٠٣ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين البند المعنون ''الحالة في أفغانستان''.

الجلسة العامة ٤٥
٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠